



# الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

A/40/364  
S/17247  
7 June 1985  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



## الجمعية العامة

مجلس الأمين  
السنة الأربعون

الجمعية العامة  
الدورة الأربعون

\* البنود ٤ و ١٢٢ و ١٣٣ من القائمة الأولية  
مسألة السلم والاستقرار والتعاون في

جنوب شرق آسيا

تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول  
تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية

رسالة مؤرخة في ٧ حزيران / يونيو ١٩٨٥ ووجهة إلى  
الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية لا والديمقراطية  
لدى الأمم المتحدة

بناً على تعليمات من حكومتي والحاقة برسالي المؤرخة في ٣ حزيران / يونيو ١٩٨٥ (A/40/351)،  
يشرفني أن أحيل طيه نص بيان وزارة خارجية جمهورية لا والديمقراطية المؤرخ في ٦ حزيران / يونيو  
١٩٨٥ بشأن العلاقات بين لا و تايلاند.

وسأكون في غاية الامتنان لو اتخذتم الترتيبات اللازمة لتوزيع نص هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية  
من وثائق الجمعية العامة بموجب البنود ٤ و ١٢٢ و ١٣٣ من القائمة الأولية ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كيثونغ بونفسى  
السفير  
الممثل الدائم

## المرفق

### بيان من وزارة خارجية جمهورية لا والديمقراطية بشأن العلاقات بين لا و تايلاند ، صادر في فييانيان بتاريخ

٦ حزيران / يونيو ١٩٨٥

كانت لشعب لا و تايلاند علاقات صداقة منذ وقت معدن في القدم . ولقد تعايشا دواما في ظل التوافق والود المتبادل والمساعدة . وقد مررت تلك العلاقات الأخوية باختبارات بسبب سياسات التقسيم التي تتخذها الامبرالية والرجعية .

ومنذ تأسيس جمهورية لا والديمقراطية ، وعلى الرغم من الاختلاف في الأنظمة السياسية والاجتماعية ، كانت العلاقات بين البلدان متينة في بعض الأحيان ، بيد أن المسواد بين الشعبين يقى قويًا .

ومع ذلك فان القوى اليمينية المتطرفة في الدوائر التايلاندية الحاكمة تحارض صالح الشعب التايلاندي . ولقد تواطأت مع التوسعيين الصينيين الساعدين الى اليمينة في تنفيذ أنشطة تخريب متواصلة ضد جمهورية لا والديمقراطية أدت الى تدهور العلاقات الأخوية بين الشعبين .

وقد حدثت حادثة بالغة الخطورة قبل عام ، في ٦ حزيران / يونيو ١٩٨٥ : أرسلت قوات من الجيش النظمي التايلاندي لتهاجم واحتلال ثلاث قرى تابعة للاو ، وهي بان مای وبان كانغ وبان سفانغ في مقاطعة باكلوي ، محافظة سيا بوري . وتشكل تلك الأعمال انتهاكاً صارخاً لسيادة لا و سلطتهاإقليمية ، وانتهائاكاً وقحاً للبيانات المشتركة اللاوية التايلاندية لعام ١٩٧٩ ، وخرقاً لميثاق الأمم المتحدة التي يتمتع كلاً البلدان بالعضوية فيها .

ومع ذلك ، وبابن الكاح من أجل حماية سيادة البلد وسلامته الإقليمية ، أظهرت حكومة جمهورية لا والديمقراطية حسن نواياها بالاضطلاع بمبادرة بارسال وفدها لا جراً بحادثات في بانكوك لتسوية مسألة القرى الثلاث .

وان شعب تايلاند بكل طبقاته الاجتماعية ، بما في ذلك السياسيون ، والحكومات والشعوب الحية للسلم والعدل في جنوب شرق آسيا وفي العالم تساند الموقف العادل وحسن النوايا من جانب جمهورية لا والديمقراطية ، وتعرف بأن القرى الثلاث تابعة للاو ، وتدين الأعمال العدوانية التي ارتكبها القوى الرجعية اليمينية المتطرفة ، مما أدى إلى عزلتها داخل بلدها في الساحة الدولية كذلك . وقد اضطرت الحكومة التايلاندية أن تعلن في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة سحب قواتها من القرى الثلاث التابعة للاو .

ومنذ ذلك الحين وحتى الآن ، لم تقم القوى الرجعية اليمينية المتطرفة داخل الدوائر الحكومية التايلاندية بسحب جميع قواتها من منطقة القرى الثلاث ؛ وهي تواصل ارتكاب الجرائم ضد السكان المحليين وترفض اجراء المفاوضات بين البلدان في بانكوك ، وعلاوة على ذلك زادت من تواطئها مع الرجعيين في الدوائر الحكومية في بكين ، محيلة الأرض التايلاندية ملذاً لحشد وتعزيز وتدريب المتفقين الرجعيين التابعين للأوامر اعادتهم لزرع المشاكل وتنفيذ الأنشطة التخريبية ضد أعمال البناء السلمية لشعب لا و .

وانها تخدم بحماسة السياسة العدوانية المتسمة بالهيمنة والتوسعة لبكين التي تهدف الى اضعاف لا و كمبوتاشيا وفيبيت نام بغيه ضم بلدان الهند الصينية الثلاثة مما أدى الى خلق حالة مواجهة بين تلك البلدان والبلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا . ويناقض هذا تطلعات شعوب جنوب شرقي آسيا وشعوب العالم التي تود حل جميع المسائل التي تبرز في علاقتها عن طريق المفاوضات ، والتعايش السلمي والحفاظ على علاقات ودية .

ومن المعروف للجميع أن التواطؤ التايلاندي - الصيني للقيام بأنشطة تخريبية متعددة الوجوه ضد جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية وجمهورية فيبيت نام الاشتراكية واستغلالهما للبارارة الجماعية لبول بول لمعارضة أحياء جمهورية كمبوتاشيا الشعبية ، قد مني بالفشل . وقد أدى هذا التواطؤ الى ايجاد ظروف شجعت الرجعيين الصينيين على الاعمال فسي التسلل كل يوم في تايلاند مما أوقع ذلك البلد في أزمة سياسية طاحنة ونهاية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وأسقط هيبة تايلاند على الصعيد الدولي . والشعب التايلاندي هو الذي يتحمل ، في النهاية ، العبء الشقيق لتلك العواقب . ومن ثم ، يطالب قطاع كبير من الرأى العام في تايلاند الرجعيين اليمينيين المتطرفين في الدوائر الحكومية بوقف تواطئهم مع الرجعيين الصينيين ، وأن تسلك حكومة تايلاند سياسة تتسم بحسن الجوار مع لا و وأن تتعالى على نحو سلمي مع بلدان الهند الصينية ، وأن تعيد وتنمي العلاقات الطبيعية مع لا و وفقاً لروح ومضمون البيانات المشتركة اللاووسية التايلاندية لعام ١٩٧٩ .

وشعب وحكومة جمهورية لا و الشعبية الديمقراطية يؤيد تماماً هذه التطلعات العارلة لشعب تايلاند .

وتتمسك جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية دائماً بسياسة حسن الجوار مع تايلاند ، وهي مصممة على اقامة وتنمية علاقات أخوية بين الشعبين ، وسوف تبذل قصارها لتنفيذ البيانات المشتركة اللاووسية التايلاندية لعام ١٩٧٩ .

وبهذه الروح ، تقترح حكومة جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية على مملكة تايلاند أن تعين وفداً من حكومتها لاستئناف المحادثات مع وفد حكومة لا و في بانكوك أو في فييتنام ،

لحل المشاكل ذات الاهتمام المتبادل ، بهذه، تحسين وتنمية العلاقات الودية بين البلدان ، بما في ذلك قضيتي كفالة الأم من على طول الحدود بين البلدين ، وتشجيع تنفيذ الاتفاقيات بين البلدين بشأن تحويل حدود لا و تايلند الى حدود مشمولة بالسلم والصداقة ، وقضية العلاقات الاقتصادية والثقافية والتجارية وغيرها ، والقضايا الإقليمية والدولية التي يشيرها الجانبان . ومن شأن هذا ان يغطي بمتطلعات واهتمامات الشعبين ، وأن يساهم بنشاط في تسوية المشاكل في جنوب شرق آسيا فضلا عن القضية الكمبوتية ، مما يجعل من منطقة جنوب شرق آسيا منطقة سلم واستقرار وصداقة وتعاون .

وتأمل حكومة جمهورية لا والديمقراطية الشعبية أن يلقى اقتراحها المخلص استجابة منصفة من حكومة مملكة تايلاند .

وان شعب وحكومة لا ويهيان بشدة بشعب تايلاند ، بجميع طبقاته الاجتماعية ، وبالدوائر السياسية التايلاندية ، فضلا عن الشعوب والحكومات التي توفر السلم والعدالة في العالم ، كي تقدم دعما قويا ل موقفها العادل ازاً هذا الأمر .

-----